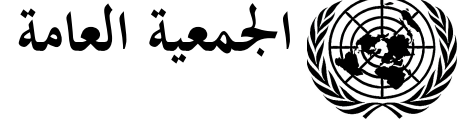


Distr.: General
4 November 2016
Arabic
Original: English



الدورة الحادية والسبعون

البند ١٣٤ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

إعادة الهيكلة الإقليمية المقترحة لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان: زيادة الكفاءة والفعالية في تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٤١/٤٨

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

أولا - مقدمة

١ - لقد نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام المعنون "إعادة الهيكلة الإقليمية المقترحة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان: زيادة الكفاءة والفعالية في تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٤١/٤٨" (A/71/218 و Corr.1). واجتمعت اللجنة، أثناء نظرها في التقرير، بممثلين عن الأمين العام قدّموا لها معلومات وإيضاحات إضافية اختتموها بردود خطية وردت في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

٢ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الأمين العام اقترح في البداية إعادة هيكلة إقليمية لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (انظر A/70/7، الفقرات سادسا-٦ إلى سادسا-١٢). وقد سلّمت اللجنة عندئذ باعترام الأمين العام تعزيز الوجود الميداني للمفوضية، وأعربت عن رأي مفاده أنه ينبغي تقديم اقتراح أكثر وضوحا وتفصيلا لتتطوّر فيه الجمعية العامة. وأشارت اللجنة، في توصيتها ذات الصلة بالموضوع، إلى أن الاقتراح المنقح ينبغي أن يتضمن، في جملة أمور: (أ) موقع كل مركز ونطاق تغطيته الجغرافية؛ و (ب) تحليل لحجم العمل المتوقع وملاك



الرجاء إعادة استعمال الورق

071116 071116 16-18567 (A)



وظيفي مناظر يستند إلى الاحتياجات الخاصة بكل موقع؛ و (ج) تسلسل إداري واضح يكفل المساءلة وتقسيم العمل بين المكاتب القطرية والإقليمية ودون الإقليمية، إن وجدت، وبين الفروع والشعب الموجودة بالقرى؛ و (د) مقترح مفصل للتكلفة يأخذ في الحسبان الاحتياجات المتعلقة بالوظائف وغير المتعلقة بالوظائف، المتكرر منها وغير المتكرر، إلى جانب ما يُحتمل أن تقدمه البلدان المضيفة من مساهمات (المرجع نفسه، الفقرة سادساً-١٢). وأقرّت الجمعية العامة الاستنتاجات والتوصيات الصادرة عن اللجنة، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم اقتراحاً منقحاً بشأن إعادة الهيكلة الإقليمية للمفوضية السامية لحقوق الإنسان (انظر القرار ٢٤٧/٧٠، الفقرتان ٧ و ٨٤).

ثانياً – إعادة الهيكلة المقترحة للوجود الميداني لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

٣ – تلاحظ اللجنة الاستشارية أن الاقتراح المنقح الذي قدمه الأمين العام (A/71/218 و Corr.1) يوفر معلومات مفصلة بشأن عدد من المسائل، على النحو الذي طلبته اللجنة. وقد حافظ الأمين العام على نهجه العام إزاء إعادة الهيكلة، وهو يقترح تعزيز ستة من المكاتب الإقليمية القائمة لمفوضية حقوق الإنسان وإنشاء مكتبين إضافيين. وعلاوة على ذلك، يؤكد الأمين العام أنه لن تترتب موارد إضافية على إعادة الهيكلة لأن تعزيز الوجود الميداني سيعوضه نقل وظائف من جنيف إلى مراكز عمل أقل تكلفة في الميدان، إلى جانب إلغاء بعض وظائف الخدمات العامة في جنيف.

٤ – وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن الاقتراح الحالي لم يترتب عليه أي تغيير في المهام أو البرامج أو الولايات التي تضطلع بها المفوضية، وبأن طبيعة الاقتراح اقتصر على الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية. وقد كانت الوظائف الوحيدة التي تأثرت بذلك تدرج في إطار البرنامج الفرعي ٣، الخدمات الاستشارية والتعاون التقني والأنشطة الميدانية، من الباب ٢٤، حقوق الإنسان، من الميزانية البرنامجية. وفي هذا الصدد، أبلغت اللجنة كذلك بأن هذا الاقتراح لن يؤثر على الوظائف المتصلة بالاستعراض الدوري الشامل.

المواقع والنطاق الجغرافي

٥ – يرد بيان المواقع والنطاق الجغرافي للاقتراح في الفقرات من ١٩ إلى ٢٩ من التقرير. وتُتوخى إعادة الهيكلة على النحو التالي:

(أ) تعزيز ستة مكاتب إقليمية قائمة: أديس أبابا؛ وبانكوك؛ وبيروت؛ وبروكسل؛ وداكار؛ ومدينة بنما؛

(ب) إنشاء مكتبين إقليميين جديدين: إسطنبول وواشنطن العاصمة؛

(ج) الإبقاء على أربعة مكاتب إقليمية أخرى قائمة باعتبارها مكاتب فرعية: بيشكيك؛ وبريتوريا؛ وسانتياغو؛ وسوفا؛

(د) إنشاء مكتب فرعي إضافي في منطقة البحر الكاريبي في بربادوس.

٦ - وفي هذا الصدد، أبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأنه لن يُقترح أي تغيير في مواقع المكاتب الإقليمية القائمة. وعلاوة على ذلك، فإن الاقتراح أخذ في الاعتبار عوامل من قبيل: قدرة المفوضية على تسيير أعمالها على أساس قرار الجمعية العامة ١٤١/٤٨^(١)؛ ووجود اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة وغيرها من المراكز التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الإقليمية؛ والاعتبارات المتصلة بالتكلفة؛ وإمكانية الوصول داخل المنطقة وفيما يتعلق بالمقر. وأبلغت اللجنة أيضا بأن الامتيازات والحصانات المتعلقة بكل مكتب إقليمي على حدة مبيّنة في اتفاق البلد المضيف، وبأن الحكومات التي يحتمل استضافتها للمكتبين الإقليميين الجديدين والمكتب دون الإقليمي المقترح قد استُشِيرت وأُعْرِبت عن موافقتها على الاقتراح من حيث المبدأ. وعموما، ترى اللجنة وجاهة في اقتراح الأمين العام الداعي إلى تعزيز الوجود الميداني للمفوضية السامية لحقوق الإنسان.

٧ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أمثلة في تقرير الأمين العام استُخدمت فيها بعض المصطلحات على نحو غير متسق. فعلى سبيل المثال، يبدو أن مصطلحي المكاتب الفرعية والمكاتب دون الإقليمية استُخدما كمترادفين في مختلف أجزاء التقرير، مما يجعل من الصعب كفالة التمييز بوضوح بين مختلف الكيانات التشغيلية ضمن مجمل الهيكل الميداني للمفوضية. ويذكر الأمين العام أيضا أن أشكال الوجود القطري لمفوضية حقوق الإنسان تشمل المكاتب القطرية وعناصر حقوق الإنسان في بعثات حفظ السلام ومستشاري حقوق الإنسان لدى أفرقة الأمم المتحدة القطرية (A/71/218)، المرفق الأول، الحاشية (أ)). وبالإضافة إلى ذلك، يبدو أن مصطلح "بعثات السلام" في التقرير يشير إلى عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة الميدانية. وفي هذا الصدد، يشير الأمين العام إلى أن رؤساء عناصر حقوق الإنسان في بعثات السلام سيظلون مرتبطين بتسلسل إداري مزدوج برئاسة البعثة وبالمفوض

(١) أنشأت الجمعية العامة، بقرارها ١٤١/٤٨، منصب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وقدمت وصفا لمسؤوليات المفوض السامي.

السامي لحقوق الإنسان (المرجع نفسه، الفقرة ٤٦). وفي نفس الوقت، يذكر الأمين العام أن رؤساء المكاتب الإقليمية مسؤولون عن أداء أشكال الوجود التابعة للمفوضية في المنطقة (المرجع نفسه، الفقرة ٣٨).

التسلسل الإداري

٨ - يبين التسلسل الإداري وهيكل الملاك الوظيفي في إطار هذا الاقتراح في الفقرات من ٣٠ إلى ٤٨ من التقرير.

٩ - ويشير الأمين العام إلى أن المكاتب الإقليمية سوف تقدم الدعم الشامل إلى المكاتب دون الإقليمية، والمكاتب القطرية، ومستشاري حقوق الإنسان وسائر أشكال الوجود دون الإقليمي للمفوضية. وسيكون رؤساء المكاتب الإقليمية، الذين اقترحت وظائفهم برتبة مد-١ (انظر الفقرات ٢٢ و ٢٦ و ٢٧ أدناه)، بمثابة ممثلي المفوض السامي كل في منطقتهم، وسيكونون مسؤولين مباشرة أمام مدير شعبة العمليات الميدانية والتعاون التقني في مقر المفوضية في جنيف برتبة مد-٢. وسيكون رؤساء المكاتب دون الإقليمية ورؤساء المكاتب القطرية للمفوضية بدورهم مسؤولين أمام مكاتبهم الإقليمية. وبالإضافة إلى ذلك، سيظل مستشارو حقوق الإنسان الذين يتم إيفادهم إلى الأفرقة القطرية للأمم المتحدة مسؤولين أمام المنسق المقيم بوصفه الرئيس المسؤول الأول، وأمام رئيس المكتب الإقليمي ذي الصلة بصفته الرئيس المسؤول الثاني. وعلاوة على ذلك، سيكون رئيسا المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا في ياوندي، ومركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية في الدوحة، اللذين كلفتهما الجمعية العامة بولايات محددة على أنهما يتوليان أيضا مسؤوليات إقليمية، مسؤولين أمام رئيس المكتب الإقليمي لغرب ووسط أفريقيا ورئيس المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، على التوالي.

١٠ - ومع ذلك، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن رؤساء عناصر حقوق الإنسان في عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة الميدانية سيظلون مرتبطين بالتسلسل الإداري المزدوج القائم برئيس البعثة وبالمفوض السامي. ولذلك، لن تكون هناك أي علاقة إبلاغ مباشرة بين هذه العناصر والعناصر الإقليمية ذات الصلة.

١١ - وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأنه لن يتم استحداث أي طبقات إضافية من الإشراف نتيجة لإعادة الهيكلة، وقد تمت موافقتها برسم بياني يظهر، عموماً، التسلسل الإداري السالف الذكر (انظر المرفق الأول).

المواقع الجديدة

١٢ - يشير الأمين العام إلى أن المكتب الإقليمي الجديد المقترح لأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى في إسطنبول سيدعم ١٨ دولة، فضلا عن كوسوفو^(٢)، وسوف تتلقى أربع دول الدعم مباشرة من مكتب فرعي في آسيا الوسطى في بيشكيك، يعد حاليا مكتبا إقليميا^(٣). وأبلغت اللجنة، عند الاستفسار، أن موقع إسطنبول اختير لأنه يعتبر مركزا تابعا للأمم المتحدة، في ظل الوجود الفعلي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان وكيانات أخرى، ونظرا لتوافر روابط النقل الإقليمية.

١٣ - وبينما لا تعترض اللجنة الاستشارية على اختيار إسطنبول بوصفها المكتب الإقليمي الجديد لأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، فإنها ترى أن الاختيار كان يمكن تبريره على نحو أفضل.

١٤ - ويُقترح أيضا إنشاء مكتب إقليمي لأمريكا الشمالية ومنطقة البحر الكاريبي في واشنطن العاصمة، على أن يدعمه مكتب دون إقليمي جديد لمنطقة البحر الكاريبي في بربادوس. وسوف يدعم المكتب الإقليمي في واشنطن العاصمة ١٧ دولة في المنطقة^(٤). ومن أصل هذه الدول، ستحظى ١٥ دولة في المجموع بدعم مباشر من المكتب دون الإقليمي المقترح في منطقة البحر الكاريبي. ويشير الأمين العام إلى أن العامل الرئيسي وراء اختيار واشنطن العاصمة كموقع للمكتب الإقليمي هو وجود مؤسسات مالية دولية من قبيل صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي، فضلا عن منظمة الدول الأمريكية ولجنة

(٢) في سياق قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) ودون المساس بوضع كوسوفو.

(٣) أبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، أن المكتب الإقليمي لأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى سيغطي ١٨ دولة، وهي: الاتحاد الروسي وأذربيجان وأرمينيا وألبانيا وأوزبكستان وأوكرانيا والبوسنة والهرسك وبيلاروس وتركمانستان وتركيا والجزر المالديف واليوغوسلافية سابقا وجمهورية مولدوفا وجورجيا وصربيا وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان، وكوسوفو (في سياق قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)) ودون المساس بوضع كوسوفو). وسوف يقدم المكتب دون الإقليمي في بيشكيك الدعم المباشر إلى أربع دول: تركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان، وسوف يقدم المكتب الإقليمي في إسطنبول الدعم المباشر إلى الدول الأربع عشرة المتبقية وكوسوفو.

(٤) سيقدم المكتب الإقليمي لأمريكا الشمالية ومنطقة البحر الكاريبي الدعم إلى ١٧ دولة. وستتلقى غالبية تلك الدول (١٥ دولة) الدعم من المكتب دون الإقليمي في منطقة البحر الكاريبي. وأبلغت اللجنة الاستشارية أنه سيتم توفير تغطية إقليمية للدول التالية: أنتيغوا وبربودا، وبربادوس، وبليز، وترينيداد وتوباغو، وجامايكا، وجزر البهاما، والجمهورية الدومينيكية، ودومينيكا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، وسورينام، وغرينادا، وغيانا، وكندا، وهاييتي، والولايات المتحدة الأمريكية.

البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، فإن منظمات إقليمية وعالمية تعمل في مجال السياسات العامة وأنشطة الدعوة وتعنى بحقوق الإنسان تقع في واشنطن العاصمة، مثل منظمة الصحة للبلدان الأمريكية ومكاتب الاتصال التابعة لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

١٥ - وفيما يتعلق بمسألة ما إذا كان يمكن لمكتب نيويورك أن يضطلع بدور أكبر، أُبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، أن تركيز عمل المفوضية في نيويورك يعزى أساساً إلى التفاعلات مع الجمعية العامة والنظراء في الأمانة العامة، لا إلى العمل التفاعلي المستمر المطلوب لبناء شراكات فعالة مع مختلف الكيانات في واشنطن العاصمة. وبعد مزيد من الاستفسار، أُبلغت اللجنة بأن المكتب في نيويورك يضم حالياً ما مجموعه ٣٣ وظيفة ثابتة ومؤقتة (١٨ وظيفة ممولّة في إطار الميزانية العادية، و ١٠ وظائف ممولّة في إطار الموارد الخارجة عن الميزانية، و ٥ وظائف ممولّة في إطار حساب دعم عمليات حفظ السلام).

١٦ - وفي هذا الصدد، أُبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن موظفي المفوضية قد سافروا إلى واشنطن العاصمة في ١٩ مناسبة خلال الفترة الممتدة من نيسان/أبريل ٢٠١٤ إلى أيار/مايو ٢٠١٦ للمشاركة في مناقشات موائد مستديرة وحلقات عمل ومؤتمرات واجتماعات ثنائية. ولكن تشير اللجنة إلى أن ستة من هذه الرحلات جرت بقيادة المفوض السامي أو الأمين العام المساعد، وإلى أنه قد طُلب من كليهما السفر إلى هناك، بغض النظر عن وجود مكتب مكرّس تابع للمفوضية في ذلك الموقع.

١٧ - وترى اللجنة الاستشارية أن التغطية الإقليمية لأمريكا الشمالية ومنطقة البحر الكاريبي ينبغي أن تسترشد بالوقائع التشغيلية وبالاختبارات المنظورة المتصلة بأعباء العمل.

١٨ - وترى اللجنة الاستشارية أن التقرير لا يبرهن على وجود حاجة تشغيلية ملحة تستدعي إنشاء مكتب للمفوضية في واشنطن العاصمة. وترى اللجنة أيضاً أنه يمكن القيام بأي مهام اتصال من مكتب المفوضية في نيويورك، رهنا بإتمام تقييم أوفى للقدرات الحالية المتاحة في مكتب نيويورك.

١٩ - وعلاوة على ذلك، توصي اللجنة الاستشارية بأن يُنظر في إنشاء المكتب الإقليمي لأمريكا الشمالية ومنطقة البحر الكاريبي المتوخى إنشاؤه في بربادوس لتقديم الدعم إلى جميع دول المنطقة البالغ عددها ١٧ دولة، مع تزويد هذا المكتب بميكال مناسب يتضمن الحد الأدنى من الملاك الوظيفي الأساسي (١ مد-١، و ١ ف-٥، و ٢ ف-٤، و ٢ ف-٣) (انظر أيضاً الفقرة ٢٢).

عبء العمل وهيكل ملاك الموظفين المناظر

٢٠ - ترد التغييرات في الملاك الوظيفي المقترح إدخالها نتيجةً لإعادة هيكلة الوجود الميداني للمفوضية في الجدول ١ من تقرير الأمين العام، وهي كما يلي: (أ) تخفيض قدره ٢١ وظيفة من الوظائف البالغ عددها ٤٢ وظيفة الممولة من الميزانية البرنامجية والموجودة حالياً في جنيف؛ (ب) وزيادة قدرها ٢١ وظيفة في الوظائف الميدانية الممولة من الميزانية البرنامجية، ستضاف إلى الوظائف القائمة البالغ عددها ٢٧ وظيفة.

٢١ - ويشير الأمين العام إلى أن كل مكتب من المكاتب الإقليمية الثمانية سيتطلب هيكلًا أساسيًا أدنى من الملاك الوظيفي، استناداً إلى عبء العمل المتوقع، سيُستكمل تمويله بموارد خارجة عن الميزانية (انظر A/71/218، الفقرة ٣٢). وحسب ما ذكر الأمين العام، يتمثل المبدأ الرئيسي لتحديد المخصصات من ملاك الموظفين في تفادي الازدواجية في المهام بين المكاتب الإقليمية، والأشكال الأخرى للوجود الميداني، وشعبة العمليات الميدانية والتعاون التقني، وأي أجزاء أخرى من المفوضية.

٢٢ - وسيضمن أدنى حد للهيكل الوظيفي الأساسي للمكاتب الإقليمية الثمانية ستة موظفين ممولين من الميزانية العادية (١ مد-١، و ١ ف-٥، و ٢ ف-٤، و ٢ ف-٣). وسيعاد تصنيف وظيفة رئيس المكتب، وهي حالياً برتبة ف-٥، لتصبح وظيفة برتبة مد-١. وسيتولى رئيس المكتب مهمة الإشراف على الموظفين وعلى الأنشطة المضطلع بها في كل مكتب من المكاتب الإقليمية وفي المكاتب الفرعية المتصلة بها، وسيكون مسؤولاً عن أداء جميع أشكال الوجود الأخرى التابعة للمفوضية في المنطقة، بما في ذلك المكاتب القطرية ومستشارو حقوق الإنسان والمكاتب دون الإقليمية (انظر أيضاً الفقرة ٢٦). وفي هذا الصدد، يقترح الأمين العام إدخال التغييرات التالية على الملاك الوظيفي:

(أ) نقل ١٨ وظيفة (٢ مد-١، و ٥ ف-٥، و ٦ ف-٤، و ٥ ف-٣) من جنيف إلى الميدان؛

(ب) إعادة تصنيف ٩ وظائف (٥ وظائف ف-٥ إلى مد-١، و ٤ وظائف ف-٣ إلى ف-٤)؛

(ج) إلغاء ٣ وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) في جنيف؛

(د) إنشاء ٣ وظائف جديدة (١ مد-١ و ٢ ف-٥) للمكاتب الإقليمية؛

(هـ) نقل الوظائف برتبة ف-٢ ومن فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) داخل الوحدات الجغرافية في جنيف لضمان توافر قدرات دعم مماثلة للمقر في جميع المناطق.

٢٣ - وعند الاستفسار، حصلت اللجنة الاستشارية على مخططين تنظيميين يبينان الملاك الوظيفي في مقر المفوضية وفي المكاتب الميدانية على النحو المعتمد لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (المرفق الثاني) وهيكل الملاك الوظيفي في سياق مقترح إعادة الهيكلة (المرفق الثالث).

٢٤ - وفيما يتعلق بالموظفين الوطنيين، أبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأنه يتم التعاقد مع موظفي الدعم العاملين في المكاتب الميدانية التابعة للمفوضية محلياً عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو اللجنة الإقليمية المعنية باسم المفوضية، وذلك استناداً إلى إذن مالي. ولذلك، أدرجت الموارد ذات الصلة في إطار بند الميزانية المخصص للمساعدة المؤقتة العامة ولم تُدرج في هيكل الملاك الوظيفي المأذون به.

٢٥ - وفيما يتعلق بنقل الوظائف المذكور أعلاه إلى الميدان، أبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن ٣٥ وظيفة، تشمل ١٨ وظيفة ممولة من الميزانية العادية و ١٧ وظيفة ممولة من موارد خارجة عن الميزانية، ستُنقل من شعبة العمليات الميدانية والتعاون التقني في جنيف إلى المكاتب الإقليمية، ويمثل هذا العدد ٥٠ في المائة من موظفي الشعبة الحاليين، أي ما يعادل ٦ في المائة من موظفي المفوضية الموجودين في جنيف. وأبلغت اللجنة كذلك بأن شعبة العمليات الميدانية والتعاون التقني في جنيف، ستقوم، بالتنسيق الوثيق مع المكاتب الإقليمية، بما يلي:

(أ) تنسيق وزيادة وتوجيه المشورة الاستراتيجية ومواد الإحاطة والخطابات الرئيسية الأخرى إلى الإدارة العليا للمفوضية وإلى الجهات الفاعلة الأخرى، ولا سيما تلك الموجودة في جنيف ونيويورك؛

(ب) ضمان تمثيل مسائل ومنظورات مختلف أشكال التواجد الإقليمي تمثيلاً جيداً داخل فرق العمل المشتركة بين الوكالات والآليات المعنية بالأزمات والهيئات الأخرى وفيما بينها؛

(ج) إجراء اتصالات على مستوى العمل، والتواصل مع الدول الأعضاء وشركاء الأمم المتحدة والمجتمع المدني والجهات المعنية الأخرى في جنيف والتنسيق معها وإيفاد ممثلين لديها.

٢٦ - وفيما يتعلق بتعيين رؤساء المكاتب الإقليمية برتبة مد-١، أبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن رؤساء المكاتب الإقليمية سيضطلعون بدور الممثلين المعيّنين للمفوض السامي، وسيقودون عملية وضع الرؤية والتوجيه الاستراتيجي لعمل المفوضية في المنطقة

من أجل تقديم الدعم للدول الأعضاء والاضطلاع بدور قيادي في الحفاظ على علاقات على أعلى المستويات مع الدول الأعضاء في المنطقة وفي تطوير هذه العلاقات. وعلاوة على ذلك، سيضطلع رؤساء المكاتب برتبة مد-١ بدور قيادي على صعيد التعاون مع المنظمات الإقليمية وكيانات الأمم المتحدة المعنية، وسيتمثلون دور المدير الإقليمي للمفوضية داخل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وأُبلغت اللجنة أيضاً، عند الاستفسار، بأن رؤساء الفروع الجغرافية في شعبة العمليات الميدانية والتعاون التقني برتبة مد-١ هم الذين يؤدون حالياً المهام المقترح نقلها من جنيف إلى المكاتب الإقليمية. وبناء على ذلك، يُقترح إنشاء وظيفة جديدة برتبة مد-١ وإعادة تصنيف خمس وظائف من الرتبة ف-٥ إلى الرتبة مد-١، إضافة إلى نقل وظيفتين من الوظائف القائمة برتبة مد-١ من جنيف إلى المكاتب الإقليمية.

٢٧ - وتتعترف اللجنة الاستشارية بضرورة أن يرأس المكاتب الإقليمية موظفون برتبة مد-١، بما في ذلك في المواقع التي يرأس مكاتبها حالياً موظفون برتبة ف-٥. وتتعترف اللجنة أيضاً بأن الرؤساء الجدد برتبة مد-١ في المكاتب الإقليمية بحاجة إلى دعم من موظفين كبار برتبة ف-٥. ولذلك، توصي اللجنة بالموافقة على التغييرات ذات الصلة المقترح إدخالها على الملاك الوظيفي فيما يتعلق بالوظائف من الرتبتين مد-١ و ف-٥.

٢٨ - أما فيما يتعلق بعمليات النقل المقترحة للوظائف من الرتبتين ف-٤ و ف-٣، فتوصي اللجنة الاستشارية بتوفير وظائف ممولة من المساعدة المؤقتة العامة إلى حين أن تصبح الاحتياجات المحددة لكل مكتب إقليمي أكثر وضوحاً ويتسنى تقييم عبء العمل الفعلي. وينبغي أن تظل الحاجة المستمرة لجميع الوظائف القائمة في المكاتب الإقليمية قيد الاستعراض أيضاً. واللجنة واثقة من أن أي إجراءات للاستقدام و/أو التعيين تُتخذ في سياق إعادة هيكلة الوجود الميداني للمفوضية ستتم وفقاً للأنظمة والقواعد والإجراءات المتبعة.

٢٩ - وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن نوعية البيانات المتاحة قد عرقلت عملية تقدير أعباء عمل المكاتب الإقليمية بصورة أكثر دقة. وأُبلغت اللجنة أيضاً بأن عبء العمل الملقى على المكاتب الإقليمية لن يكون متساوياً، كما لن تكون المجالات ذات الأولوية للمكاتب متطابقة، ولكن يجب توفير موارد الملاك الوظيفي الأساسية للقيام بمهام إدارة البرامج، وتقديم المساعدة التقنية، وبناء القدرات.

٣٠ - ونظراً لاختلاف بيئات المكاتب الإقليمية وللتحديات الماثلة أمام تحديد أعباء عملها بدقة، ترى اللجنة الاستشارية أن الملاك الوظيفي الأساسي التكميلي المقترح للهيكل الإقليمي الجديد لا ينبغي أن يستند إلى نهج "المقاس الواحد المناسب للجميع".

وينبغي لاحقاً تعديل مستويات الملاك الوظيفي لإتاحة المرونة التشغيلية، استناداً إلى عبء العمل الفعلي، وذلك حسب الاقتضاء.

٣١ - وتوصي اللجنة الاستشارية أيضاً بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن الخبرة المكتسبة إجمالاً من عملية إعادة الهيكلة، لتتخذ فيها الجمعية في موعد لا يتجاوز فترة انعقاد الجزء الرئيسي من دورتها الرابعة والسبعين.

الآثار على التكاليف

٣٢ - ترد الآثار على التكاليف الناجمة عن إعادة الهيكلة المقترحة في الفقرات من ٤٩ إلى ٦٠ من التقرير. ويشير الأمين العام إلى أنه لن تترتب موارد إضافية على عملية إعادة توزيع الموارد المتعلقة بالوظائف وغير المتعلقة بالوظائف بين جنيف والميدان، التي ستُنَفَّذ اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وتحديدًا، يشير الأمين العام إلى أنه، في إطار الميزانية العادية، سيقابل الزيادة المقترحة في الاحتياجات اللازمة للمناطق وقدرها ٣٠٠ ٢٦١ ٥ دولار انخفاض مساو لها في جنيف. وعلاوة على ذلك، لن يترتب عن المقترح أي آثار على الملاك الوظيفي في المكاتب القطرية للمفوضية الممول من التبرعات.

٣٣ - وقد أبلغت اللجنة الاستشارية بأن تكاليف جميع الوظائف المعنية الممولة من الميزانية العادية كانت تستند إلى معدلات شغل الوظائف بصفة متواصلة وأن تطبيق معدل شغل نسبته ٥٠ في المائة على الوظائف الجديدة الثلاث المقترحة سيؤدي إلى انخفاض قدره ٢٠٠ ٢٧٧ دولار خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، وسيُدرَج الأثر المتأخر في هذا الصدد في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. أما فيما يتعلق بالموارد المخصصة للسفر، فقد أبلغت اللجنة، عند الاستفسار، بأنه سيعاد توزيع الموارد المتاحة في إطار الميزانية العادية القائمة لهذا الغرض داخل المناطق بصورة أكثر توازناً، بحيث تقابل الانخفاضات في المكاتب الفرعية الزيادات في المكاتب الإقليمية المعنية، نتيجة لزيادة الاحتياجات اللازمة للسفر على المستوى الإقليمي. فعلى سبيل المثال، سيتم تقاسم موارد السفر المرصودة لبشكيك مع إسطنبول، وموارد السفر المخصصة لسانتياغو مع جميع المكاتب الأخرى في الأمريكتين.

٣٤ - وفيما يخص مسألة ذات صلة، يشير الأمين العام إلى أن حساب الموارد العامة شمل خمس وظائف في مركز الأمم المتحدة دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا في ياوندي، وثلاث وظائف في مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية في الدوحة. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة

الاستشارية بأنه لن يكون لهيكلتيّ المكتبين المذكورين والملاك الوظيفي فيهما أي آثار على التكاليف. وأبلغت اللجنة كذلك بأن هذين المكتبين لم يُدرجا في جدول الآثار المترتبة على التكاليف، الذي ركّز على توزيع الموارد بين المناطق، لأن هذين المكتبين لم يتأثرا بالتغيرات في هذا الصدد، نظرا للطابع الخاص لولايتيهما وللملاك الوظيفي فيهما.

٣٥ - وفيما يتعلق بالتبرعات الحالية والمتوقعة من البلدان المضيفة، فقد أبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن حكومة السنغال ستوفر مبنى لإيواء المكاتب الإقليمية لوسط أفريقيا التابع للمفوضية في دكاكار بدون مقابل، بينما ستموّل مكاتب الإقليمية الأخرى من تبرعات غير مخصّصة. وعلاوة على ذلك، تقوم حكومة بنما ببناء موقع سيؤوي جميع كيانات الأمم المتحدة في البلد، بما في ذلك المفوضية. وأبلغت اللجنة أيضا بأن المفوضية تتوقع أن مباني الأمم المتحدة في إسطنبول وبربادوس، حيث أقامت الحكومتان "دارا للأمم المتحدة"، يمكن أن تقدمها لها الحكومتان المعنيتان بدون مقابل، وبأن المفوضية ستسعى للحصول على تبرعات عينية مماثلة في المواقع الأخرى. وترحب اللجنة بهذه التبرعات.

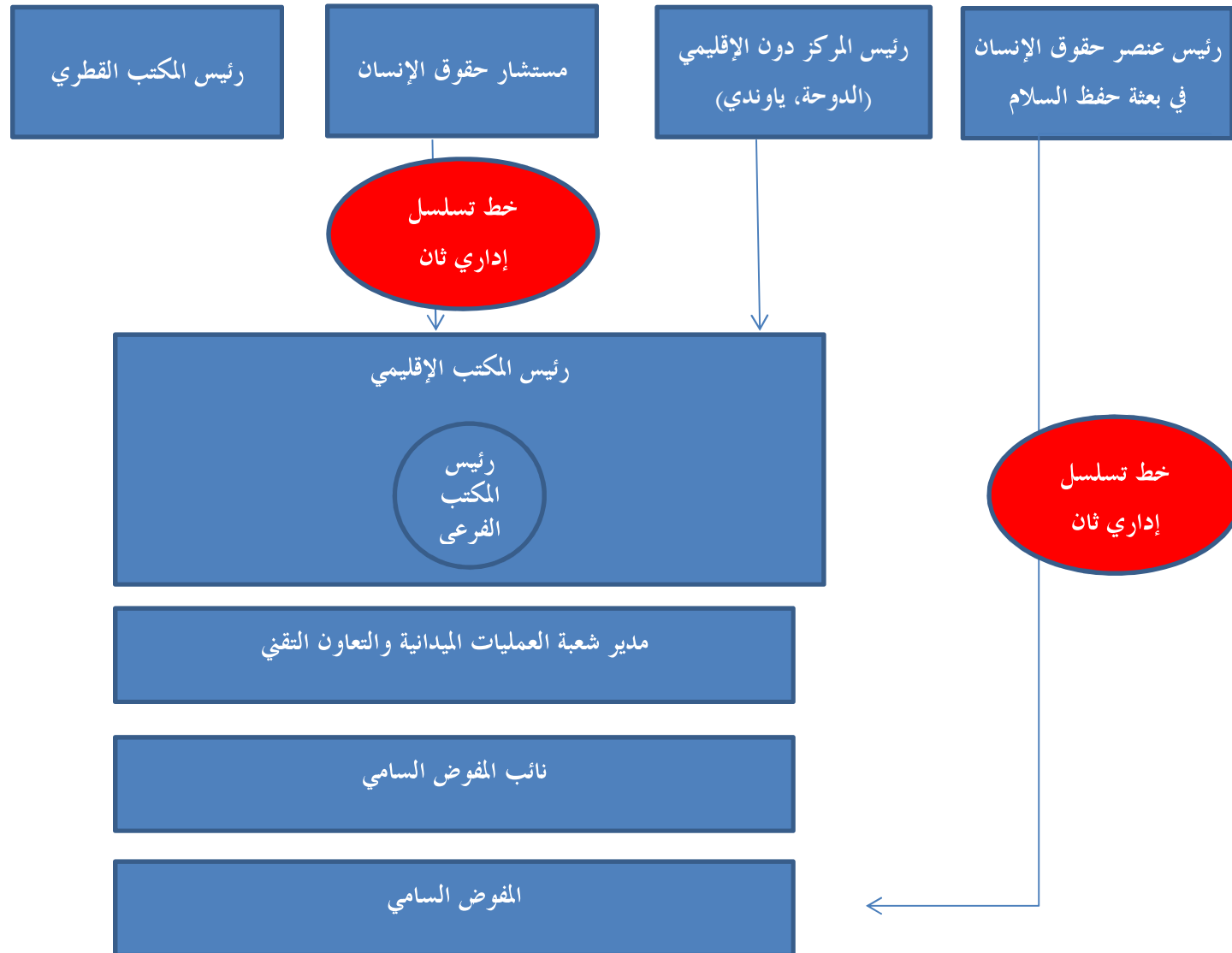
٣٦ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن مقترح إعادة الهيكلة قد عُرض على أساس أنه لن تترتب عليه أي تكاليف إضافية، وتطلب إدراج الآثار الفعلية المترتبة من حيث التكاليف في التقرير المطلوب تقديمه إلى الجمعية العامة المذكور أعلاه (انظر الفقرة ٣١ أعلاه).

ثالثا - الخاتمة

٣٧ - ترد الإجراءات التي طلب الأمين العام إلى الجمعية العامة أن تتخذها في الفقرتين ٦٣ و ٦٤ من تقريره.

٣٨ - وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بمراعاة ملاحظاتها وتوصياتها الواردة أعلاه، بأن توافق الجمعية العامة على مقترحات الأمين العام.

التسلسل الإداري المقترح



المخطط التنظيمي المعتمد لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧



(أ) وظائف مؤقتة.

16-18567

